محور المداخلة: مدى مساهمة البنوك الإسلامية في الصناعة المصرفية.

عنوان المداخلة: معوقات النشاط المصرفي الإسلامي وسبل معالجتها

الاسم الكامل : مولاي بوعلام

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر " ب "

الوظيفة: أستاذ

مكان العمل: جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة.

رقم الهاتف: 0661994242

البريد الالكتروني: moulayb@ymail.com

عنوان المداخلة: **معوقات النشاط المصرفي الإسلامي وسبل معالجتها** .

محور المداخلة : المحور الأول

الاسم الكامل : محفوظ فاطمة

الرتبة العلمية: سنة ثانية دكتوراه ل م د.

الوظيفة: أستاذة مساعدة.

مكان العمل: جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة.

رقم الهاتف: 0541.27.87.74

بريد الكتروني: fatmamahfoud0@gmail.com

عنوان المداخلة: **معوقات النشاط المصرفي الإسلامي وسبل معالجتها** .

محور المداخلة : المحور الأول

ملخص المداخلة:

تواجه البنوك الإسلامية العديد من المشاكل والصعوبات نظرا لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي المميزة والمختلفة عن نظريتها التقليدية، حيث تعتبر مبادئ وأسس الشريعة الإسلامية المحرك الأساسي لعمل هذه البنوك بطريقة لا يتم التعامل فيها بنظام الفائدة أخذا وعطاءا.

وسيتم من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على تعريف المصارف الإسلامية، ونشأتها وفلسفة عملها، كما سيتم التركيز على أهم معوقات النشاط المصرفي الإسلامي مع اقتراح بعض الحلول لمشاكل المصارف الإسلامية.

مقدمة:

بالرغم من المصاعب والعقبات الكثيرة والكبيرة التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، إلا أن المصارف الإسلامية استطاعت تحقيق نجاحات واضحة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، والدليل على ذلك هو زيادة عدد هذه المصارف واتساع انتشارها والنمو المستدام في حجم أنشطتها، ونظرا لقلة تأثر هذه المصارف بالأزمات المالية فقد أقدمت المصارف التقليدية على فتح نوافذ ودوائر متخصصة في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في الدول العربية والغربية على حد سواء.

ومن هنا جاءت الضرورة إلى محاولة معرفة أهم العقبات والصعوبات التي يمكن أن تجتاح العمل المصرفي في البنوك الإسلامية، باعتبارها تحديا لتوسيع عمل هذه البنوك بشكل فعال.

ومن هنا جاءت إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما أهم معوقات النشاط المصرفي الإسلامي؟ وما آفاق البنوك الإسلامية في ظل هذه الصعوبات؟

وهذا ما سنحاول مناقشته من خلال النقاط التالية:

1. مقدمة حول المصارف الإسلامية.
2. مقترحات لتفعيل عمل المصارف الإسلامية.
3. معوقات النشاط المصرفي الإسلامي.
4. الحلول المقترحة لمشاكل البنوك الإسلامية وآفاق هذه البنوك.

1: مقدمة حول البنوك الإسلامية

يعد المصرف الإسلامي مؤسسة مالية مصرفية تستمد مقومات وجودها من مبادئ الاقتصاد الإسلامي، تقوم بحشد الأموال واستثمارها والقيام بالخدمات المصرفية في نطاق الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق عائد مناسب للمساهمين وأصحاب الحسابات الاستثمارية بالإضافة لتحقيق غايات اجتماعية وتكافلية لبناء المجتمع المسلم[1]. فهي مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاءا، تلتزم في جميع معاملتها ونشاطها الاستثماري وإدراتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذا بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا.[2]

1.1. تعريف البنوك الإسلامية:

- البنك الإسلامي هو مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملتها ونشاطاتها الاستثمارية وإدارتها بجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا .[3]

- والبنك الإسلامي هو البنك الذي يبنى على العقيدة الإسلامية ويستمد منها كل كيانه ومستوياته فهذه العقيدة تمثل البناء الفكري الذي يسير عليه هذا البنك وعلى ذلك فالمتوقع أن يكون للبنك أيديولوجية تختلف تمام الاختلاف عن أيديولوجية غيره من البنوك.

وتتمثل أيديولوجية البنك الإسلامي في:

أ- أن النظام الاقتصادي الإسلامي هو النظام الذي يسير عليه، ويؤمن به.

ب- أن البنك الإسلامي جزء من تنظيم إسلامي عام.

ج- بنك يلتزم بتعاليم الإسلام وتجسيد المبادئ الإسلامية.

د- وفي التزامه بموقف الإسلام من الربا.[4]

- هي منشآت مالية، تعمل في إطار إسلامي، وتهدف إلى تحقيق الربح بإدارة المال حالا وفعلا، في ظل إدارة اقتصادية سليمة[5].

2.1. الركائز الأساسية للعمل المصرفي

أما عن الركائز الأساسية التي يقوم عليها العمل المصرفي الإسلامي، فهي تتمثل فيما يلي[6]:

- أن مصدر المال و توظيفه لا بد أن يكون حلالا؛
- أن توظيف المال لا بد أن يكون بعيدا بعيدا عن شبهة الربا؛
- أن توزيع العوائد و المخاطر يتم بين أرباب المال و القائمين على إدارته و توظيفه؛
- أن الرقابة الشرعية هي أساس المراجعة و الرقابة في عمل المصارف الإسلامية؛
- أن للمحتاجين حا في أموال القادرين عن طريق فريضة الزكاة؛
- التمسك بقاعدة الحلال والحرام في الشريعة الإسلامية والتوجهات الإسلامية الأخرى؛

- عدم الفصل بين الجانب المادي والجانبين الروحي والأخلاقي؛
- الملكية المزدوجة (الخاصة والعامة)؛
- الحرية الاقتصادية المقيدة؛
- التكامل الاجتماعي وتحقيق التوازن في المجتمع الإنساني (مسلمين وغير مسلمين).

3.1. فلسفة عمل المصارف الإسلامية

تقوم فلسفة عمل المصارف الإسلامية على عدد من القواعد والأسس من أهمها:[7]

- منع التعامل بالفائدة (الربا) أخذاً أو إعطاءً.
- مبدأ الغنم بالغرم، أي المُشاركة بالربح والخسارة.
- مبدأ أن النقود لا تنمو إلا بفعل استثمارها، وأن هذا الاستثمار يكون معرضا للمخاطر، وفي ضوء ذلك فإن نتيجة الاستثمار قد تكون ربحا أو خسارة.
- التعامل بصيغ التمويل الإسلامية من مُشاركة، مُضاربة، مُرابحة، بيع السلم، وغيرها من صيغ التمويل.
- توجيه المدخرات إلى المجالات التي تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ربط أهداف التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية وأن للمصرف الإسلامي دور في تحقيق هذه التنمية.

بناءاً على ذلك فإن أساس عمل المصرف الإسلامي يقوم على عدم التعامل بالفائدة (الربا) أخذاً وإعطاءً، كما يلتزم في نواحي نشاطه ومعاملاته المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية، وبالتالي يلتزم بعدم الاستثمار أو تمويل أي أنشطة مخالفة للشريعة، وبتوجيه ما لديه من موارد مالية إلى أفضل استخدامات ممكنة بما يحقق مصلحة المجتمع، هذا بالإضافة إلى قيام المصرف الإسلامي بممارسة الأعمال الاستثمارية والتجارية مُباشرةً على عكس ما هو مسموح للمصارف التقليدية القيام به، حيث يحذر عليها غالباً مُمارسة الأعمال التجارية.

4.1. أنواع البنوك الإسلامية

تتنوع البنوك الإسلامية وتتعدد حسب الأنشطة الممارسة ، ويمكن التفريق بين الأنواع الآتية[8]:

أ- البنوك التجارية: ويغلب على أنشطتها العمليات قصيرة الأجل مثل بيع المرابحة، وهي تمارس أيضا الأنشطة الأخرى و لكن بدرجة اقل.

ب- البنوك الاستثمارية:وهي تهتم أساسا إما بالاستثمارات المباشرة سواء من خلال أموالها الخاصة أو بالمشاركة مع الغير،أو بتمويل الاستثمارات طويلة الأجل.

جـــ- البنوك الإنمائية:وهي تهتم أساسا بمجالات التنمية طويلة الأجل مثل بعض مشروعات البنية الأساسية والخدمات ذات العائد غير المباشر، بالإضافة إلى اهتمامها بمشروعات الخدمات الإنتاجية المختلفة.

د- البنوك الاجتماعية: وهي تهتم أساسا بمواجهة المشكلات الاجتماعية للمواطنين وعلاجها وذلك بما يحقق التكافل الاجتماعي بين هؤلاء المواطنين.

هـــ- البنوك الدولية: وهي تتولى المساهمة في عمليات التنمية في الدول الأعضاء و غيرها وتساهم في هذه البنوك الحكومات ذلك دون المشروعات أو الأفراد.

وعلى الرغم من تعدد وتنوع الأنشطة الوظيفية للبنوك الإسلامية،إلا أنها تختلف مع البنوك الأخرى،حيث تنبذ التعامل بالفائدة أخذا وعطاء بينها وبين عملائها، وبذلك يتم التعامل في ضوء توجيهات القران الكريم والسنة النبوية الشريفة.

5.1: العوامل التي ساعدت على انتشار البنوك الإسلامية:

هناك مجموعة من العوامل والمزايا التي جعلت البنوك الإسلامية تنتشر بصورة سريعة في أنحاء العالم حيث أنها امتازت بالآتي:[9]

- ذات كفاءة عالية تمكنها من إدارة الأزمات المالية وقد أثبتت الأزمة الآسيوية أن المصارف الإسلامية أقل تأثراً بالصدمات ، وهذا راجع لطبيعة عمل المصارف الإسلامية من حيث مُشاركتها للمخاطر مع العملاء وعدم تحملها لوحدها مخاطر الأعمال المصرفية (أي تقاسم المخاطر) وهو ما يجعلها أقل عُرضة للمخاطر الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والمالية؛
- بأن لها القدرة على تطوير الأدوات والآليات والمنتجات المصرفية الإسلامية مما أدى إلى انتشارها بسرعة، وتشير التجربة إلى أن صيغ التمويل الإسلامية تتميز بمرونة كبيرة مما يجعل من الممكن تطويرها وابتكار صيغ أخرى مناسبة لكل حالة من حالات التمويل؛
- أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر المصرفية وذلك لأن منهجية العمل المصرفي الإسلامي تبنى على أساس المشاركة (أي اقتسام المخاطر) وليس الإقراض والاقتراض؛
- وجود جاليات إسلامية كبيرة في جميع أنحاء العالم وارتفاع عدد المسلمين إلى أكثر من 1.3 مليار مسلم أي خمس سكان العالم؛
- زيادة حجم الفوائض المالية في الدول الإسلامية سواء كان ذلك على مُستوى الأفراد أم على مُستوى المؤسسات والحكومات.

2. مقترحات لتفعيل عمل المصارف الإسلامية

1.2: الخدمات المصرفية الإسلامية:

يقدم المصرف الإسلامي كافة الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك التقليدي فيما عدا الخدمات المصرفية التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تستخدم أسعار الفائدة في تنفيذ تلك الخدمات، ومن هذه الخدمات ما يلي[10]:

- فتح الحسابات الجارية و تأدية الشيكات وتقاصها وتحصيل الأوراق التجارية .
- تحويل الأموال في الداخل و الخارج.
- فتح الإعتمادات المستندية و شراء و بيع الشيكات السياحية و غير ذلك من الخدمات.
- إعداد الدراسات اللازمة لحساب المتعاملين مع المصرف و تقديم المعلومات و الاستشارات المختلفة.
- إصدار خطابات الضمان المصرفية كنوع من التسهيلات المصرفية.
- القيام بدور الوكيل في شراء و بيع الأسهم و شهادات الاستثمار وما في حكمها من أوراق مالية صادرة على غير أساس الربا.
- شراء و بيع العملات الأجنبية على أساس السعر الحاضر و إصدار الشيكات بهذه العملات.
- تلقي اكتتابات الشركات في مراحل التأسيس وزيادة رأس المال.
- تأجير الصناديق الحديدية و إدارة الممتلكات القابلة للإدارة.
- التعامل بالبطاقات المصرفية وفق ضوابط شرعية خاصة بذلك.
- بالإضافة إلى ذلك فإن المصارف الإسلامية تقدم من الخدمات الاجتماعية للمواطنين ما يقوي روابطهم وتجمعاتهم كتقديمها قروض حسنة لأغراض إنتاجية أو لاعتبارات اجتماعية أو تقديم تمويل بأسعار مخففة بسبب الاعتبارات السابقة.

2.2: مقترحات لتفعيل عمل المصارف الإسلامية.

لتفعيل عمل المصارف الإسلامية، هناك مجموعة من المقترحات، نذكر منها[11]:

1-تطبيق الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات على الأقل بدل القوانين السائدة والتي لا تتناسب مع نشاط المصارف القائمة على تحريم الربا.

2-تعديل بعض القوانين التي تضعها البنوك المركزية لجهة الرقابة على المصارف ، لتميز هذه القوانين بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية.

3-الإدارة الكفؤة التي تحمل الفهم الصحيح للنشاط المصرفي الإسلامي وأهدافه ، وهنا لا بد من الإشارة إلى نوعية الموظف الذي يعمل في البنك الإسلامي وضرورة حمله فهما مصرفيا إسلاميا ، وليس فهما معدلا للعمل المصرفي التقليدي.

4 - إدخال الدراسات الاقتصادية الإسلامية في الجامعات وفي المجال المالي والمصرفي كذلك.

5-تفعيل دور أقسام البحوث الاقتصادية و دراسات الجدوى داخل المصارف الإسلامية.

6-دراسة تفعيل الطرق الموجودة لتجميع المدخرات والموارد المالية بأساليب تجعل الناس أكثر اطمئنانا على أموالهم.

7-التوسع في مجال تمويل المشاريع الإنتاجية بأدوات التمويل الإسلامية المعتمدة ، لتحقيق دور البنوك الإسلامية في النمو حتى ولو كان ذلك أكثر مخاطرة.

8-تشجيع الأفراد على استثمار الأموال التي يدخرونها للحج والعمرة عن طريق المصارف الإسلامية.

9-إنشاء الفروع المختلفة في المدن والقرى الصغيرة لدعم حشد المصادر المالية.

3. معوقات النشاط المصرفي الإسلامي

هناك مجموعة من الصعوبات التي تعيق النشاط المصرفي، نذكر منها[12]:

1.3: الصعوبات الاجتماعية والقانونية

وتتمثل في عدم التفهم بالقدر الكافي لأهداف ورسالة المصارف الإسلامية وإطار عملها، في ظل أهداف وأولويات الاقتصاد الإسلامي.

ويمتد ذلك إلى الصعوبات الفقهية المتعلقة بتكييف عمليات المصارف الإسلامية بأنواعها المختلفة خاصة ما يستجد من أنشطة من الناحية الشرعية لبيان حكمها من الحلال والحرام.

كما يلاحظ أيضا أن هناك صعوبات قانونية ترتبط بطبيعة القوانين التي تحكم النشاط المصرفي والتجاري والتي لا تأخذ أحيانا في الاعتبار أوضاع ومعاملات المصرف الإسلامي المتميزة.[16]

2.3: الصعوبات الاستثمارية والمصرفية

على الرغم من أن المصارف الإسلامية بنوك استثمار بالدرجة الأولى، إلا أن أقسام الاستثمار بها بدأت متواضعة بالمقارنة مع أقسام العمليات المصرفية، وقد يرجع ذلك إلى عدم الاهتمام بالقدر الكافي بالبحث عن فرص الاستثمار وتقييمها من منظور إسلامي، وقد تترتب على ضعف جهاز الاستثمار العديد من المشكلات من أهمها: توافر فائض سيولة لفترات طويلة نسبياً، وهي مشكلة تتطلب إدارة جيدة من المصرف خاصة وأن نظام التمويل بالمشاركة يتطلب دراسات وترتيبات تستغرق بعض الوقت، ولعدم وجود شبكة مصرفية إسلامية يمكن أن تستثمر فائض السيولة فيما بينها ويتعرض المصرف الإسلامي أحيانا لخسارة جانب من أمواله بسبب بعض المتعاملين غير

الأمناء الذين يلجئون إلى إخفاء بعض المعلومات، والتلاعب في نتائج النشاط، مستغلين بعض الثغرات في نظم المتابعة وحسن نوايا هذه المصارف، خاصة إذا ما أخذنا في الحسبان أن التمويل بالمشاركة نشاط رئيسي لها.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم ودائع المصارف الإسلامية قصيرة الأجل بالتعريف إلا أن دراسة سلوك هذه الودائع يؤكد أنها تتزايد باستمرار الأمر الذي يتعين أن يكون مشجعا على الاستثمار في المشروعات طويلة الأجل وهو ما يجب أن يعكس فلسفة عمل البنوك الإسلامية من اجل تنمية المجتمع.

وبحكم العادة وبرغم السمات التي تميز المصارف الإسلامية في مجالات الاستثمار والتنمية قلدت المصارف التقليدية في توزيع العائد كل ثلاثة أشهر، وقد استتبع ذلك إثارة بعض التساؤلات حول الربح الموزع، وهل هو فعلي أم تقديري؟ كما أصبح المودع في البنك الإسلامي يقارن التوزيع الذي يحصل عليه بتوزيعات المصارف التقليدية حيث أوحت البنوك الإسلامية لعملائها بهذه المقارنة.

3.3: الصعوبات الإدارية والتنظيمية

تواجه المصارف الإسلامية عدم الاتفاق حول أهدافها وعدم إلمام بعض العاملين بدرجة كافية بصيغ العمل سواء أكانت في مجال الاستثمار أم في الخدمات المصرفية من منظور إسلامي، ويرجع هذا إلى اختلاف التعليم والخبرة وعدم تلقي البرامج التدريبية ، يضاف إلى ذلك عدم توافر توصيف متميز للوظائف رغم التفاوت والفروق بين المواصفات في المصارف الإسلامية وغيرها من المصارف التقليدية.

ومن ناحية أخرى، الهياكل التنظيمية لا تعكس الفلسفة الأساسية للمصارف الإسلامية، لما لها من خصائص تميزها في المجالات العقائدية والاستثمارية والتنموية والايجابية والاجتماعي.

كما أن اختيار العاملين بها قد لا يتم في بعض الحالات على ضوء مواصفات خاصة تتفق وطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، بالإضافة إلى عدم توفر معايير واضحة لتقييم الأداء من منظور إسلامي يجري تطبيقها بدقة.

هذا بالإضافة إلى ندرة الكوادر البشرية المؤهلة التي تجمع بين الخبرة المصرفية والمعرفة الشرعية والكفاءة المهنية وضرائب غير واقعية تفرض على البنوك الإسلامية في ظل عدم وجود سوق مالي إسلامي.

4. الحلول المقترحة لمشاكل البنوك الإسلامية وآفاق هذه البنوك

في ظل المشاكل التي تعترض العمل المصرفي في البنوك الإسلامية، تم اقتراح بعض الحلول التي من شأنها تذليل الصعوبات كما تم وضع بعض الخطط لتوضيح مسار هذه البنوك.

1.4: الحلول المقترحة لمشاكل البنوك الإسلامية

سنحاول عرض بعض الحلول للمشاكل التي تعترض البنوك الإسلامية كالآتي[13]:

1: الودائع :وما يتعلق بها:

-ضمان استثمار الودائع بطرق تتلاءم مع أحكام المضاربة الشرعية.

-تبادل الودائع بين البنوك على غير أساس الفائدة.

-التكييف الشرعي للودائع والمعالجة المحاسبية لها.

-إقراض مبلغ لشخص بشرط التعامل به مع البنك عموما أو في نشاط محدد.

-مصاريف المضاربة ومن يتحملها، المضارب أو وعاء المضاربة.

-تحديد العلاقة بين المودعين والمساهمين.

-الوساطة في المضاربة والإجارة والضمان أو الإدارة التنفيذية.

-تحديد المضارب في البنك الإسلامي (المساهمون أو مجلس الإدارة).

-البديل الإسلامي للحسابات المكشوفة.

-الزكاة في البنوك الإسلامية لأموالها وودائعها.

2: المرابحة

-تأجيل تسجيل الملكية في بيوع المرابحة لبقاء حق البنك مضمونا في السداد.

-المرابحة المؤجلة السداد مع توكيل الأمر بالشراء واعتباره كفيلا.

-التأمين على الديون.

-بيع الديون.

3: التمويل التأجيري

-إعادة التأجير لمالك العين المأجورة أو لغيره.

-استئجار خدمات الأشخاص وإعادة تأجيرها.

-إجارة الأسهم أو إقراضها أو رهنها.

-صيانة العين المأجورة.

-شراء عين من شخص بشرط استئجار لها.

-الجمع بين الإجارة والمضاربة.

4: العقود

-الشرط الاتفاقي على حق البنك في الفسخ في حال التخلف عن سداد الأقساط.

-الشرط الاتفاقي على تحويل العقد من صيغة إلى صيغة أخرى عند التخلف عن سداد الأقساط.

بالإضافة إلى هذه الحلول هنالك حلول أخرى نذكرها فيما يلي[14]:

-إنشاء صندوق للإمداد بالسيولة العاجلة للبنوك التي تتعرض لأزمات سيولة خاصة في المعاملات الحرة، ولا تستطيع الحصول عليها من المصادر أو البنوك المركزية.

-إنشاء صندوق مشترك للتأمين التعاوني لتغطية المخاطر التي تتعرض لها موجودات البنوك ذاتها أو عملياتها.

-إنشاء صندوق مركزي للتكافل الإسلامي من أجل تنظيم دور البنوك ككل وذلك بأن تساهم بجزء من حركاتها، إذا جاز ذلك شرعا.

-أسواق مالية إسلامية للنقد ورأس المال وتشجيع المؤسسات المالية الإسلامية على طرح أوراق مالية إسلامية تكون قابلة للتعاون أو يسهل تسييلها وأن تشكل لجنة مركزية لمتابعة الهدف.

-زيادة موارد البنوك بصورة عامة، بالعمل على زيادة الادخار وبتقديم الأدوات والأوعية الادخارية التي تشبع رغبات المدخرين.

-ترشيد المصرفات لا سيما وأن التواضع في المصروفات هو من أهم سمات السلوك الإسلامي.

-ترشيد سياسات الأجور والمرتبات في معظم البنوك الإسلامية بما يتلاءم مع نظيرها المدفوع في البنوك الأخرى، مع مراعاة أنه لا يجوز أن تجور الأجور على حقوق الملكية أو العكس.

2.4: آفاق البنوك الإسلامية

على الرغم من شيوع علوم المستقبل والدراسات المستقبلية في دول العالم المتقدم إلا أنه لا تزال هناك فجوة بين هذه العلوم وتلك الدراسات وبين العالم الإسلامي ولعل الأزمة التي مرت بها بعض البنوك الإسلامية قد أظهرت أن السبب الحقيقي لنشوئها كان تغييب المستقبل ودراساته، ويمكن التوجه إلى المستقبل الإسلامي المنشود من خلال الآتي[15]:

1-إيجاد إستراتيجية تكاملية بين وحدات الجهاز المصرفي الإسلامي :إن هذه الإستراتيجية التكاملية تصبح ضرورة حياة، وأساسا قاعديا للمنطق الفكري المصرفي الإسلامي لصيانة الخطط والبرامج العملية الكفيلة بتحقيق أهداف الأمة الإسلامية، وتصيغ لها المنطق الفكري للتعاون الفعال بينهما.

2-إيجاد مؤسسات علوية مصرفية إسلامية :وتعمل على سد الثغرات في الممارسات المصرفية للبنوك الإسلامية وعلى الرغم من وجود بنك مركزي في معظم الدول التي افتتح بها بنك إسلامي إلا أنه لا يزال هناك قصور كبير في إنشاء مؤسسات مصرفية إسلامية إشرافية، فالبنك المركزي وحده لا يكفي بل كثيرا ما يكون هذا الأخير في بعض الدول قيدا معوقا على الحركة التنموية والمصرفية الإسلامية للحد من انتشارها، ومن هنا فإنه قد حان الوقت لإنشاء المؤسسات المصرفية الإشرافية والمتخصصة.

3- التدرجية في نشاط البنوك الإسلامية :إن كل أمر من أمور الإسلام نشأ بالتدرج وبشكل بسيط لين ميسر ليتقبله الناس وتستوعبه عقولهم في حقائقه البديهية، وهو ما يتعين أن تأخذ بهذا المنهج البنوك الإسلامية أي مبدأ التدرجية في جميع أنشطتها حتى تحمي أنفسها من مخاطر التقلبات العنيفة التي تنجم عن التسرع.

4-التقنية التكنولوجية المصرفية :لا تزال البنوك الإسلامية في معظم الدول الإسلامية تفصلها هوة عن غيرها من البنوك غير الإسلامية في الدول المتقدمة صناعيا، والرأسمالية من حيث التطبيق لأحدث أدوات التكنولوجيا الإلكترونية

المصرفية لها ثلاث أبعاد أساسية هي تقنية خاصة بوسائل الاتصال المصرفية، وتقنية خاصة بأداء الخدمات المصرفية ذاتها، وهنالك تقنية خاصة بأمن البنك وأمن العاملين فيه.

-وإنما لما يدل دلالة قاطعة على التخطيط المستقبلي لنجاح البنوك الإسلامية وتفوقها في المجتمعات الإسلامية على الأقل، على بقية البنوك الأساسية الربوية تلك الندوات التي تتولاها المنظمات العربية والإسلامية والدولية المعنية بالنشاط المصرفي الإسلامي وكلها ندوات ومؤتمرات متخصصة تهدف إلى جلاء طبيعة البنك الإسلامي وأنشطته وآفاق المستقبل والتحديات التي يواجهها ووسائل التعامل معها ففي عام 1990 تدارس مجلس إدارة" اتحاد المصارف العربية" في اجتماعه بالقاهرة عددا من الأوراق المعدة للندوة المتخصصة التي عقدها الاتحاد في القاهرة سنة 1991 ، وفي عداد هذه الأوراق ورقة أعدتها الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية وأشارت فيها إلى" :أن العمل المصرفي الإسلامي قد فرض نفسه على المعاملات الاقتصادية والتجارية والمالية كما بدأت تظهر انعكاسات هذا العمل في العالم الغربي بدليل استحداث فروع لبعض البنوك الإسلامي في بعض الدول الغربية.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة والتي حاولنا من خلالها الكشف عن أهم المشاكل والصعوبات التي تعيق العمل المصرفي الإسلامي، توصلنا إلى ما يلي:

النتائج

-ينطلق العمل المصرفي الإسلامي من عقيدة إسلامية أساسها قوله تعالى " :واحل الله البيع وحرم الربا"

-المصرف الإسلامي هو مؤسسة تجارية تتعامل بالأعمال المصرفية المختلفة ضمن أحكام الشريعة الإسلامية.

-تعد المصارف الإسلامية من الهياكل الأساسية في تنمية الاقتصاد للدول الإسلامية وغير الإسلامية في ظل الأزمة العالمية الراهنة.

-تتميز المصارف الإسلامية بالابتعاد عن الفوائد الربوية .

- ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية و توحيد المرجعية الشرعية في كل بلد.

-ضعف الدعم الحكومي للمصارف الإسلامية وقلة الاعتماد عليها في الاستثمارات والتمويل مما قد يؤدي لإعاقة تقدمها وتطورها.

التوصيات:

- تبني منهج الاقتصاد الإسلامي لاحتوائه على قواعد تضمن الاستقرار والأمان والابتعاد عن الأزمات.

- تشخيص المشكلات التنظيمية في البنوك الإسلامية وعلاجها بما يتماشى وطبيعة هذه البنوك.

- تبني سياسة للتدريب من اجل تكوين كوادر مصرفية تتمتع بسلوك إسلامي بالإضافة إلى تنمية المهارات الفنية والسلوكية.

[1] موسى عمر مبارك أبو محيميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008، ص49.

[2] عبد الرحمن يسري أحمد، النقود والفوائد والبنوك، الدار الجامعية، مصر، 1998 ، ص287

[3] فادي محمد الرفاعي : المصارف الإسلامية، ط3، دار الطبع والنشر منشورات الجلي الحقوقية ، بيروت، لبنان، 2004، ص20،21 .

[4] سيد الهواري: ما معنى بنك إسلامي، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، مصر، 1983،ص 09.

[5] شوقي إبراهيم شحاتة، البنوك الإسلامية، دار الشروق، القاهرة، 1977 ، ص55

[6] جمال عمارة، المصارف الإسلامية ، دار النبأ، الجزائر، 1996، ص 48.

[7] أحمد عبد الفتاح أبو عبيد، المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، الموقع الإلكتروني www.arabsgate.com .

[8] أحمد محمد غنيم: إدارة البنوك، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2007، ص 24، 25.

[9] **عبد الباسط الشيبي**، البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، الموقع الإلكتروني www.arabsgate.com .

[10] موسى عبد العزيز شحادة، الصيرفة الإسلامية ، التحديات و متطلبات النمو، اتحاد المصارف العربية ، أكتوبر 2002، العدد 278، ص 32.

[11] ابراهيم خليل عليان، في المفاهيم الاستثمار، التمويل التقليدي، التمويل الإسلامي، بحث مقدم لمؤتمر بيت المقدس الخامس، ص18.

[12] السيتي وسيلة، السيتي لطيفة، معوقات النشاط المصرفي الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 2016، ص05.

[13] سعيد ناصر الغامدي، مجمع الفقه الإسلامي، ملتقى الفقه والثقافة.

[14] فوزي عطوي، علم الاقتصاد في النظم الوضعية والشريعة الإسلامية، منشورات الحلبي الحوقية للنشر والتوزيع، بيروت، 2005،ص612.

[15] أحمد محسن الخضيري، البنوك الإسلامية، اتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990 ، ص319.